تقارير

المناسبات في فلسطين: اقتصاد صعب ومعيشة أصعب

عزيز كايد

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: المناسبات فى فلسطين: اقتصاد صعب ومعيشة أصعب

السلسلة : تقارير

الكاتب: عزيز كايد

الشهر/ السنة : تموز /2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

بشكل عام، تأتي المناسبات على الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، ومنها شهر رمضان المبارك، في ظل ظروف اقتصادية صعبة، وأحوال معيشية قاسية، وربما كارثية في قطاع غزة. فالشهر المبارك يأتي هذا العام في ظل وضع أمني غير مستقر، وتراجع سياسي مقلق، الأمر الذي يترك آثاره على الوضع الفلسطيني العام في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة. ومن بين ذلك غياب مظاهر البهجة التي كانت ترافق استقبال هذا الشهر في مختلف المدن والقرى الفلسطينية.

وشهر رمضان، كمناسبة يستعد لها الفلسطينيون كغيرهم من الشعوب، أتى هذا العام، مباشرة بعد الإضراب عن الطعام الذي خاضه الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية لمدة 41 يوما بشكل متواصل، والذي انتهى في اليوم الأول من رمضان. الأمر الذي ترك آثاره على الشارع الفلسطيني عامة، وليس على عائلات الأسرى المضربين فحسب، إذ أن الإضراب، وما يتعلق به من فعاليات ميدانية وتضامنية وإعلامية، كان بؤرة الاهتمام المركزي للرأي العام الفلسطيني على مدى 41 يوما، ولذا جاء رمضان والفلسطينيون في الضفة والقطاع ما زالوا يعيشون أجواء الإضراب.

كما تأتي المناسبات هذا العام، ومنها الزيارات الصيفية، وأفراح الناس وأعراسهم، وقطاع غزة ما زال محاصرا منذ 11 عاما متواصلة، ويتعرض لاعتداءات حدودية شبه يومية. والضفة الغربية ما زالت تعاني من الاقتحامات اليومية لجيش الاحتلال، وما يرافقها من اعتقالات يومية، وحواجز عسكرية، وشهداء وجرحى. والقدس ما زالت في حصار مشدد يحرم الفلسطينيين من الصلاة في المسجد الأقصى وزيارة الأماكن المقدسة، لدرجة أن أجيالا عدة تم تغريبها عن مسجدها وقدسها.

تمر الأيام وما زال الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الإسرائيلي وخاضعا له، وما زالت الأسواق الفلسطينية تعاني من غزو البضائع الإسرائيلية، الأمر الذي يترك آثاره السلبية على المنتج الفلسطيني. وفي هذا الصدد، أكد المهندس عزمي الشيوخي، رئيس اتحاد جمعيات حماية المستهلك، أمين عام اللجان الشعبية في فلسطين، أن الاحتلال، ومنذ بداية شهر رمضان المنقضي للتو، أغرق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، مما ألحق الضرر الفادح بالتجار والمزارعين الفلسطينيين. وقال الشيوخي إن 90% من البضائع غير القانونية التي يتم ضبطها، هي بضائع إسرائيلية. وأكد أيضا أن زيادة عرض البضائع ومستلزمات رمضان، وربما عيد الفطر أيضا، وضعف الطلب بسبب تدني القدرة الشرائية،

أدى إلى تكديس هذه البضائع في المحلات التجارية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ركود اقتصادي.

وللتأكيد على حجم البضائع الإسرائيلية في الأسواق الفلسطينية، أتلفت طواقم حماية المستهلك التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني، خلال الأسبوع الثالث من شهر رمضان، ما يقارب 60 طنا من المواد منتهية الصلاحية، ومخالفة للتعليمات الفنية الإلزامية، أغلبها منتجات غذائية إسرائيلية.

صورة عامة

قال وزير العمل الفلسطيني مأمون أبو شهلا في أواسط أيار/ مايو، أي قبيل شهر رمضان مباشرة، إن هناك ما يقارب 400 ألف عاطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية، منهم 218 ألفا في قطاع غزة، و 166 ألفا في الضفة الغربية، ومعظمهم من الشباب والخريجين. وأضاف أن هناك أكثر من 320 ألف أسرة تعيش تحت خط الفقر، وذلك في ظل محدودية قدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو، حيث ما زال النمو في تراجع مستمر، ويبلغ (-1%).

وكان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد ذكر في كتابه السنوي لعام 2016، والذي صدر في بداية عام 2017، أن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية يبلغ 27%، وذلك بواقع 18% في الضفة الغربية، و 42% في قطاع غزة.

لقطاع غزة ظروف فريدة

يستقبل قطاع غزة المناسبات الخاصة، كالأعراس والأفراح، والمناسبات العامة كشهر رمضان، استقبالا باهتا. فالحصار ما زال يضرب مختلف مناحي الحياة، ومشكلة الكهرباء ما زالت تتفاقم يوما بعد يوم، والفقر والبطالة تتجاوز المعدلات العالمية، وتداعيات الحروب الأخيرة تلقي بظلالها على حياة الناس. يُضاف إلى ذلك الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية، مثل خصم نسبة عالية من رواتب موظفيها في غزة، ووقف

مستحقات الكثير من الأسرى المحررين الموجودين في القطاع، وإحالة الآلاف من موظفي السلطة إلى التقاعد المبكر.

وصف مسؤول الإعلام في غرفة تجارة وصناعة غزة ماهر الطباع، شهر رمضان لهذا العام في القطاع، بأنه الأصعب منذ عقود. وقال الطباع إن الشهر الفضيل أتى هذا العام في ظل أسوأ أوضاع اقتصادية ومعيشية، بسبب استمرار وتشديد الحصار الإسرائيلي، واستمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتفاقم نقص الخدمات الأساسية.

يقول السيد ماهر الطباع إن مليون شخص في قطاع غزة، أي 60% من سكان القطاع، باتوا دون دخل يومي، وهذا يعني أن أكثر من مليون شخص يتلقون مساعدات إغاثية من وكالة الغوث (UNRWA) والمؤسسات الإغاثية المحلية والدولية. ويضيف أن نسبة انعدام الأمن الغذائي لدى العائلات في غزة تصل إلى 72%، وأن معدلات الفقر والفقر المدقع تصل إلى 65%. وينبه إلى أن استمرار الوضع على ما هو عليه سيكبد التجار والمستوردين ورجال الأعمال خسائر فادحة في الفترة القادمة، خاصة الذين يتعاملون بالبضائع الموسمية الخاصة بالمناسبات والأعياد، ولن يستطيعوا تغطية مصاريفهم الجارية الثابتة، نتيجة انخفاض مبيعاتهم اليومية، فيما تزداد الأمور تعقيدا مع أزمة الكهرباء الطاحنة والخانقة التي يعانيها القطاع.

تلقي هذه الأرقام والنسب المئوية بظلالها على واقع السوق والتسوق في القطاع. فالتجار يشكون من الركود الاقتصادي، والمواطنون يشكون من ارتفاع الأسعار، ويعانون من انخفاض القدرة الشرائية، ولذا لجأوا إلى ترشيد الاستهلاك، وإلغاء مظاهر الولائم.

لكل ذلك، حذر اقتصاديون على مدار الأسابيع الأخيرة، من معاناة قطاع غزة المحاصر إسرائيليا منذ 11 عاما، من خلل كبير في حركة دوران السيولة النقدية ونقصها من أسواق غزة، مما دفع إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمزيد من الركود التجاري، وتراجع في القوة الشرائية المعدومة أصلا.

الأوضاع المادية تنعكس على الأحوال الاجتماعية

ليس من المبالغة القول إن مظاهر الاحتفال بشهر رمضان في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة، قد اختفت، أو تراجعت إلى حد كبير. فما من عائلة فلسطينية إلا ولديها شهيد أو أسير أو جريح، أو عاطل عن العمل، أو منزل مهدم، أو أراضٍ مصادرة أو مجرفة. وأكثر من نصف الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر، وغير قادرين على الوفاء بمتطلبات الحياة اليومية. والجدار العنصري والحواجز العسكرية تحول دون وصول المزارعين إلى أراضيهم، والعمال إلى أماكن عملهم.

انعكست هذه الأوضاع على غياب الولائم الرمضانية العائلية، والإفطارات الجماعية التي اعتادت عليها المؤسسات والشركات الكبيرة، وذلك مقابل تزايد الولائم الإنسانية، الأمر الذي يشير إلى الاستغناء عن المظاهر الاحتفالية للعائلات والمؤسسات، واقتصار بعضها على المظاهر الرسمية. وفي المقابل كان هناك إقبال على تقديم الوجبات والإفطارات الجماعية والسلات الغذائية للأيتام والعائلات الفقيرة، وحتى مرضى السرطان وغيرهم. يستطيع من يتصفح الصحف اليومية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، أن يلاحظ بسهولة وجود فعاليات كثيرة تقيمها المؤسسات الخيرية، الفلسطينية والعربية، وكذلك ما بات يُعرف بالمبادرات والحملات الشبابية، والأمسيات الرمضانية التي يُرصد ريعها لمساعدة هذه العائلات وهؤلاء الأيتام. كل ذلك يدل على حجم المشكلة الاجتماعية والمادية لآلاف العائلات.

وأخيرا... كلمة للحقيقة

يمكن اختصار هذا الوضع بكلمة لأحد المعلمين في المدارس الحكومية حين قال: أتمنى أن لا يأتي العيد. ولكن لا بد من التذكير بأن الوضع في قطاع غزة يختلف عنه في الضفة الغربية، وربما لدرجة كبيرة. الوضع المشار إليه أعلاه ينطبق على الحالة العامة في الأراضي الفلسطينية، وفي قطاع غزة بالتأكيد.

ولكن للحقيقة، هناك فئة قليلة لا تنتمي إلى هذه الصورة، وإنما تعيش أحوالا ميسورة، ولا تعاني مما تعانيه الأكثرية الفلسطينية، وهذا أمر طبيعي في كل المجتمعات. ولكن الأمر غير الطبيعي، أن تبالغ هذه الفئة ميسورة الحال في مظاهر البذخ والاحتفال والسهرات، البعيدة كل البعد عن الصورة السابقة. ويُخشى كذلك أن تكون هذه الفئة بعيدة عن الهم الوطني الذي يعانيه الشعب الفلسطيني، وحتى قد لا تنتمي إليه.

وفي سياق الحقيقة أيضا، في الأيام الأخيرة من شهر رمضان، وقبيل عيد الفطر، انتعشت بعض الأسواق في الضفة الغربية، ومنها أسواق مدينتي رام الله ونابلس، بصورة ملفتة، وازدحمت بالمتسوقين، خاصة لاحتياجات العيد، لدرجة شكى فيها بعض التجار، ليس من الركود كما في غزة، وإنما من العمل المتواصل حتى الفجر. هذه كلمة للحقيقة، قد تكون خارج النص، ولكنها ضرورية لطرفي المعادلة.

من الطبيعي أن توجد في أي مجتمع فئات ميسورة وأخرى معسرة، ولكن من غير الطبيعي أن تكون الصورة في المجتمع الفلسطيني صورة طاغية، تتحول فيها مناسبات الميسورين إلى بذخ وترف، بينما تتحول فيها مناسبات المعسرين إلى هم وغم، في صورة لا تتناسب مع شعب محتل وله قضية وطنية، تحتاج إلى تضامن مجتمعي مميز.

المصادر

- موقع وزارة الاقتصاد الوطني http://www.mne.gov.ps
- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps
- موقع وكالة معا https://www.maannews.net/
- موقع الاقتصادي http://www.aliqtisadi.ps/
- صحيفة القدس 2017/6/20، 2017/6/18، 2017/6/8
- صحيفة الأيام 2017/5/23